

الغلاف

اللواء البيسري في حوار متلفز من بروكسل:
لا تهاون في انتهاك السيادة اللبنانية
وسنطبّق القانون على السوري غير الشرعي

تستمر قضية النزوح السوري، بتداعياتها الوجودية على لبنان، في صدارة الاهتمام الرسمي والشعبي. ويقوم الامن العام عبر مديره بالانابة اللواء الياس البيسري بجهد استثنائي لوضع هذه القضية في اطارها القانوني والمؤسسي والتفاوضي الصحيح من خلال الاستثمار في المؤتمرات التي تعقد للبحث في الوضع السوري ومن ضمنه النازحون



تطبيق القانون على الاجانب المخالفين يسحب فتيل التفجير من الشارع.

وزاراتنا مهددة، والوضع السياسي ايضا يساهم في ان يكون لبنان اضعف مما تتصورون، كما ان الحرب قائمة في الجنوب والاعتداءات الاسرائيلية متواصلة. لذلك، اوضحنا لهم وجهة نظرنا ومقاربتنا لهذا الموضوع بالطريقة التي تعكس الرأي اللبناني ورأي الدولة اللبنانية.

■ هل لديكم خوف جدي من توطيّن النازحين السوريين في لبنان طالما ان المجتمع الدولي غير مبال بوجود هؤلاء؟

□ اسمى القوانين عندنا هو الدستور اللبناني، ومقدمة الدستور نصت على انه لا تقسيم، لا تجزئة، لا توطيّن. نحن نرفض فكرة التوطيّن ودايمًا نحن في الاتفاقيات التي عقدناها مع المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2003 اعتبرنا لبنان ليس بلد لجوء انما نقطة عبور، لذلك لن نقبل بهذا الموضوع طالما هناك ارادة وطنية جامعة. اعتقد اليوم، اكثر من اي وقت مضى، ان جميع القوى السياسية بكل فئاتها وطوائفها ومشاربها، شعرت بخطورة النزوح السوري في البلد.

■ اتهمتم من بعض القوى السياسية بالتلكؤ وتبادلنا الاراء وتكلمنا معهم في كل التفاصيل ولم يبق موضوع الا وطرح. لديهم فكرة مختلفة عن النزوح ويربطونه بالحل السياسي في سوريا والذي لن يكون لنا دور فيه. منذ 13 سنة والنزوح السوري يهدد الدولة اللبنانية بقطاعاتها كلها، لذلك هم سيخسرون دورهم في لبنان من دون ان يشعروا، فبنهناهم بأن هناك فاتورة كبيرة وهواجس متعاظمة عند اللبنانيين، فكل

فقدان اهلية الدولة لعقد شراكة مع المجتمع الدولي. في اللقاءات التي اجريناها في بروكسل، حضرنا ارضية المقاربة اللبنانية لمف النزوح، الذي في حاجة الى كثير من التوضيح، لان لدى الاوروبيين في ملف النزوح فكرة بعيدة من الواقع. هناك هواجس تتعاظم عند اللبنانيين والحكومة اللبنانية بعد 13 سنة من استمرار تدفق النازحين السوريين الى لبنان، فاسمعناهم صوتنا الجدي وشرحنا لهم حقيقة اعباء النزوح السوري وتكلفتها الهائلة علينا، وصار لزاما على المجتمع الدولي ان يتفهم الاثار السلبية للنزوح على الامن والاستقرار والاقتصاد في لبنان. علينا ايضا ان نحضر استراتيجيا وطنية نطرحها بشكل جدي في كل المحافل الدولية، لأن الموقف صعب جدا ولن تكون المشكلة محصورة فقط في لبنان، بل ستكون اثارها على كل المشاركين في المؤتمرات التي تتعقد حول النزوح. نحن وضنا هذه الصورة، واستطعنا ان نصل الى نتيجة جيدة جدا بتفهم الذين كان لديهم اراء ومقاربات اخرى.

■ هل نستطيع القول انكم هددتم الاوروبيين؟ كيف استطعتم ان تغيروا وجهة نظرهم؟

□ نستطيع القول انهم استمعوا الينا، لقد تناقشنا وتبادلنا الاراء وتكلمنا معهم في كل التفاصيل ولم يبق موضوع الا وطرح. لديهم فكرة مختلفة عن النزوح ويربطونه بالحل السياسي في سوريا والذي لن يكون لنا دور فيه. منذ 13 سنة والنزوح السوري يهدد الدولة اللبنانية بقطاعاتها كلها، لذلك هم سيخسرون دورهم في لبنان من دون ان يشعروا، فبنهناهم بأن هناك فاتورة كبيرة وهواجس متعاظمة عند اللبنانيين، فكل

اكّد المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري ان النزوح السوري يهدد الدولة اللبنانية بقطاعاتها كلها، رافضا القبول بتوطيّن اللاجئين والنازحين تحت اي ظرف واي اعتبار. و اشار الى انه لمس في تواصله مع الجانب السوري عدم رفضه عودة النازحين، وان "التواصل مع سوريا مصلحة لبنانية وسورية مشتركة". واعتبر ان ازمة النزوح تعالج تضامنيا بين كل الوزارات والادارات والمؤسسات المعنية، وتطبيق القانون يسحب فتيل التفجير من الشارع، داعيا الى ورشة تشريعية جديدة تلغي قرارات لا يزال معمولا بها منذ ايام المفوض السامي. تحدّث اللواء البيسري في خلال مقابلة تلفزيونية اجراها معه الاعلامي مارسيل غانم عبر برنامجه "صار الوقت" على شاشة قناة "MTV".

■ لماذا سبقت الوزير عبدالله بو حبيب الى بروكسل قبل ايام من انعقاد المؤتمر؟

□ وجودنا في بروكسل لم يكن للمشاركة في مؤتمر مستقبل دعم سوريا والجوار، انما لدعم وجهة نظر لبنان بمقاربة ملف النزوح السوري. بروكسل هي عاصمة الاتحاد الاوربي، ونحن في حاجة الى توضيح رأينا وإيصال صوتنا الى الاتحاد الاوربي انطلاقا من الالتزام بالمواقف والقرارات الدولية التي نتعامل معها بايجابية، ولبنان اعتاد على ذلك. لبنان هو عضو مؤسس للامم المتحدة وشارك في صياغة ميثاقها وشرعة حقوق الانسان، وكل القوانين الدولية يلتزمها لبنان، انما هذا الامر لا يعني السماح او التهاون في انتهاك السيادة اللبنانية بذريعة تطبيق القوانين الدولية، لأن ذلك يعني عمليا

من دون تواريخ تسجيل التي هي اساسية في عملية فرز النازحين، لأن تاريخ التسجيل يحدد لنا من دخل قبل العام 2015 ومن دخل بعد هذا التاريخ. نحن لدينا مذكرة 2003 المنفذة وصادرة بمرسوم والتي ما زالت سارية، وتلزمنا ان نطلع على اي ملف لأي طالب لجوء لدى المفوضية. نحن ليس لدينا لاجئون في لبنان، وكل من يتقدم بطلب الى المفوضية هو طالب لجوء الى خارج لبنان، والامن العام يتأكد من توفر الشروط ويحدد مهلة خلال سنة ليؤمنوا له اعادة توطيّن في بلد ثالث او نعيده الى بلده. هنا خلطوا النازح الاقتصادي مع الذي لديه اوضاع معينة.

■ لماذا تم خلطهم، هل جرى ذلك عن سوء نية؟

□ بالتأكيد ليس عن حسن نية، انما لأهداف سلبية. لذلك جددنا طلبنا الى المفوضية تسليمنا الداتا واعطيناهم مهلة، وابلغناهم بكل صراحة انه اذا لم يسلموا هذه الداتا سنخذ تدابير، وانه لدينا خطة بديلة سننفذها بوسائلنا الخاصة وسنجمع هذه المعلومات وسنفرز النازحين. النازح الاقتصادي يجب ان يخضع للقوانين اللبنانية، والذين لديهم حماية دولية فليتنفخوا هم ويتخذوا الاجراءات اللازمة لتوطيّنهم في بلد ثالث، خاصة وان حصتنا في السنة من كوتا اعادة التوطيّن لا تتجاوز 10 الاف نازح، ونسعى الى زيادة حصة طالبي اللجوء إلى بلد ثالث والمسجلين على لوائح مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، كما التأكد من عدد الذين هم حقيقة في حاجة الى حماية دولية.

■ يقول الممثل المفوضية السامي للامم المتحدة للشرق الاوسط ان العودة تفرض تهيئة اكثر داخل سوريا وهذه المسؤولية تقع على عاتق السلطات السورية هل توافق على ذلك؟ وهل الكرة بالملاعب السوري او المجتمع الدولي؟

□ الكرة موجودة في ملعب يجب ان يدخل اليه المجتمع الدولي وسوريا ولبنان، حتى نصل الى الهدف المنشود. يجب التواصل مع الدولة السورية لحل الازمة، ويجب التواصل مع المجتمع الدولي، هذا الملف له ارتباطات

تكمّل وستكمل، وانا اؤكد اننا سنكمل، لكن اذا عدنا بالتاريخ ماذا فعل الامن العام. منذ 2011 وحتى العام 2017 كانت مشكلة النزوح السوري مشكلة امنية وخطرها امني، الى ان نفذ الجيش عام 2017 عملية فجر الجرود واستطاع السيطرة على الموقف واسترجع زمام المبادرة. ومنذ العام 2017 الى العام 2019 قام الامن العام بواجبه، فنظم رحلات عودة طوعية متعددة بالتنسيق مع الدولة السورية ومفوضية شؤون اللاجئين، وبالإضافة الى العودة الطوعية كانت العودة التلقائية من خلال اعطاء تسهيلات واعفاءات على كل المعابر، فعاد عدد كبير الى سوريا في هذه الفترة. لكن في العام 2019 عندما بدأت الازمة الاقتصادية ومن بعدها كانت جائحة كورونا وتبعهما انفجار مرفأ بيروت والعقوبات المشددة التي فرضت على سوريا. كل هذه الاحداث ادت الى تلاشي العودة الطوعية وتراجعها، فشهدنا موجات من السوريين القادمين من سوريا الى

لبنان نظرا الى الوضع الاقتصادي المتردي هناك. وفي اليوم الذي تسلمت فيه مهماتي في العام 2023 كان اول مبدأ عندي هو الحصول على الداتا لوضع استراتيجيا لمعالجة النزوح السوري، لذا عقدنا اكثر من اجتماع وخضنا صراعا مع مفوضية اللاجئين حتى سلمونا الداتا، علما ان تسليمها كان مشروطا، لكننا رفضنا ذلك بحكم حقنا السيادي بمعرفة المقيمين على ارضنا. في آب عام 2023 وقعنا اتفاقية تسليم الداتا وفي كانون الاول 2023 تسلمنا الداتا، لكن



تعمدوا في مفوضية اللاجئين الخلط بين النازح الاقتصادي والنازح الحقيقي

◀ اقليمية ودولية وليست قضية محلية فقط. لذلك، نحن نتحرك لايصال صوتنا الى جميع الافرقاء ونسعى الى حل الازمة.

■ هل سوريا ابدت تعاوناً؟ هل هي حاضرة؟ □ من خلال التواصل الذي قمت به معهم لم يرفضوا عودة احد، وهم دائماً يرحبون بأي عودة ومن يأتي لا مشكلة معه. نظرية ان السوريين لا يريدون عودة النازحين ويضغطون على المجتمع الدولي بقانون قيصر وغيره، انا اقول لك ما سمعته لجهة الاستعداد لاستقبال كل عائد.

■ لكن عودة 200 نازح عدد لا يبشر بالخير؟ □ نحن لا نريد الاعتماد على العودة الطوعية فقط، فهي جزء من الحلول المطروحة، والعودة الطوعية بتطبيق القوانين اللبنانية والعمل على اعادة كل اجنبي غير شرعي الى بلاده، والعمل على تحرير الداتا من unhcr وتحديد النازح الاقتصادي والزامه

اما بانجاز اوراقه القانونية، واما اعادة التوطين في بلد ثالث.

■ هناك خشية من انتقال النازحين من بيروت وجبل لبنان الى الاطراف، الامر الذي سيؤدي الى ازمة خطيرة، هل تضعون ذلك في حساباتكم؟ □ ازمة النزوح السوري لا تختص بوزارة او مؤسسة معينة انما هي ازمة تضامنية وتكافلية بين كل افراد المجتمع اللبناني، والبلديات لها دور اساسي فيها، والمشكلة غير مسبوقه. لذا، انا اقول ان البلديات تقوم بعملها، والمناطق التي ينتقل اليها النازحون تقوم مع البلديات بعملنا بالوتيرة نفسها، ونحن معهم لتطبيق القوانين اللبنانية. نحن لسنا ضد السوري، بل نحن سنطبق القانون على السوري غير الشرعي وضد كل اجنبي غير شرعي. نحن لا نكافح غرائزيا وعنصريا، انما نكافح كل مخالف لنظام الاقامة في لبنان مهما كانت جنسيته او هويته.

■ هل يكفي قيام الحكومة والامن العام بتنفيذ الاتفاقية الموقعة وتطبيق القانون اللبناني باقامة الاجانب، ام نحن في حاجة الى قوانين جديدة ام الى قرار سياسي كبير؟

□ معالجة ازمة النزوح السوري في لبنان تختلف بطبيعتها عن معالجة الحالات الفردية. نحن لدينا قوانين لمعالجة حالات فردية ومخالفة نظام الاقامة والدخول والخروج، لاسيما ان الحدود المشتركة بيننا وبين سوريا تتجاوز 300 كلم. هناك علاقات تاريخية بين الشعبين، وثمة اعداد ضخمة دخلت الى لبنان، ونتاجت منها مشاكل كثيرة. اللبنانيون ايضا اشتركوا في عملية تهريب الاشخاص، وهناك قوانين كثير في حاجة الى تعديل. نحن نضع يدنا بيد كل من يطرح قانونا، كذلك يجب انجاز قوانين تلغي القرارات السارية منذ المفوض السامي لجهة انه يعد لبنانيا كل من دخل لبنان من ابوين غير معروفين، وهي في حاجة الى تعديلات والى ورشة قوانين واصلاحات كبيرة تعالج تداعيات ملف النزوح السوري. هذه

امور طارئة على المجتمع اللبناني وفي حاجة الى ورشة تشريع جديدة.

■ انت تضع نفسك "في بوز المدفع" فهل انت قادر على تحمل هذه المرحلة؟

□ انا ضابط وفي مسيرتي حملت دمي على كفي ودفعت ضريبة دم، وسأستمر في الدفاع عن لبنان ومصالحه الوطنية ومستقبل اولاده، وهذا الموقف نابع من تربية عسكرية وثقافة وطنية ومن قناعة راسخة وارادة صلبة ولا تتأثر بأي شيء يحصل في هذا الموضوع. اعتقد ان الجمهورية وبقاءها ومستقبل اولادنا اهم من اي شيء آخر.

■ بالنسبة الى المليار يورو هل عمليا سنكون نحن حرس حدود لاوروبيين ام لا؟

□ انا ارفض اي نوع من الابتزاز او المساومة في تطبيق القوانين. هذا ما لن نسمح به، ولن نبيع ونشتري في هذا الموضوع. اذا كان هناك محاولة للابتزاز، ففي مدونات السلوك في المنظمات الدولية تعتبر عملا غير اخلاقي، في رأيي لا يوجد بيع ولا شراء في هذا الموضوع. نحن

لن نقبل بتوطين اللاجئين والنازحين وهناك ارادة وطنية جامعة رافضة للامر

عملنا منذ سنوات، بالتنسيق مع كل الاجهزة المعنية، والجيش وقوى الامن الداخلي تسلمنا مخالفين لشروط الاقامة من كل الجنسيات فنقوم بترحيلهم.

■ هل تواصلتم مع المسؤولين السوريين في موضوع السجناء السوريين الموجودين في لبنان؟ □ اقوم بالتنسيق مع وزارة العدل ومع النيابة العامة التمييزية لتحضير لوائح تفصيلية بعدد الجرائم المرتكبة ونوعها من المحكومين والموقوفين، ونعد دراسة قانونية ستنجز قريبا تتوافق مع المعاهدات الثنائية بين البلدين سوف نحملها ونذهب الى سوريا ونتكلم مع المسؤولين هناك. نحن ننسق في كيفية معالجة الموضوع، لأن الاكتظاظ في السجون وكثرة الجرائم التي تحصل، يفرضان علينا ان نعالج هذا الملف ونخفف من الاكتظاظ في السجون. اعتقد ان السوريين سيكونون متجاوبين معنا، وبطبيعة الحال لن نسلم كل الناس ومن لديه حق شخصي في لبنان لن نسلمه لأن في كل الجرائم حقوقا شخصية سيدفعونها الى اصحاب الحق الشخصي، ونحن لا نستطيع ان نسلم موقوفا يكمل محكوميته لحق شخصي يعود الى لبناني.

■ هناك حملة تقول ان كل سوري لا يحمل اقامة يجب ترحيله، هل هذا ممكن وقانوني؟

□ كل اجنبي لا يحمل الاقامة الشرعية ومخالف هو هدف لنا وليس كل سوري، بل كل اجنبي.

■ هل تستطيعون ترحيلهم؟ □ بالتأكيد. في كل يوم هناك ترحيل، والامر ليس جديدا ومستجدا. نحن مستمرين في

اللواء البيسري: في 25 أيار إستعدنا السيادة

في العيد الرابع والعشرين للمقاومة والتحرير، وجه المدير العام للامن العام بالانابة اللواء البيسري الى عسكري المديرية العامة للامن العام النشرة التوجيهية الآتية:

"ايها العسكريون،

في مثل هذا اليوم منذ اربعة وعشرين عاما، استطاع لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته، تحقيق انتصار تاريخي على العدو الاسرائيلي، فأخرجه من معظم الاراضي اللبنانية من دون قيد او شرط، وهزم اسطورة الجيش الذي لا يقهر، متسلحا بقضيته الحق التي قدم في سبيلها الشهداء وغالي التضحيات، وفتح مسارا جديدا لاستعادة الحقوق، مستندا الى قوة الحق في مواجهة حق القوة.

ايها العسكريون،

ان العدو الاسرائيلي يسعى الى الحصول على الامن على حساب السلام، وعلى حساب الحقوق المشروعة في استعادة الاراضي اللبنانية المحتلة، ويرفض عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ارضهم ودولتهم المستقلة التي هي حق مقدس وتاريخي لهم.

ايها العسكريون،

ان اسرائيل بسلوكها المتماذي في القتل والتدمير تدفع المنطقة نحو المواجهة الشاملة، وعلى المجتمع الدولي ان يضع حدا لهذا الاعتداء المستمر منذ ستة وسبعين عاما. وحتى احقاق الحق، علينا التمسك بخيار الثبات ومواجهة الاعتداء على وطننا لاسيما في جنوبنا العزيز الذي طالت درب جلجلته.

ايها العسكريون،

في هذه المناسبة، لا يسع اي لبناني الا ان ينحني للذكرى التي اعطت ولا تزال درسا في مغزى استعادة السيادة، والحفاظ على الكرامة الوطنية بالوسائل التي يقررها اللبنانيون بانفسهم. في 25 ايار، استعدنا السيادة، وعلينا الاستمرار في مواجهة الصعوبات والتحديات لاستكمال بناء مؤسسات الدولة. عشتم، عاش الامن العام وعاش لبنان".